

المسؤولية الجزائية عن ترويج الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

اسم الطالب: ليث قطيش

المشرف: الدكتور علي جبرة

ملخص

خلصت هذه الدراسة إلى التعريف بالمسؤولية الجزائية عن ترويج الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تم ذلك من خلال مقدمة وثلاثة فصول وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني المقارن، تم بيان ماهية الإشاعة، وتم رصد المواطن التشريعية التي تجرم نشر وترويج الإشاعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التشريعات الأردنية من خلال الكشف عن الجوانب المختلفة المحيطة بها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها: أن نصوص القوانين الأردنية وخاصة قانون المطبوعات والنشر، وقانون الاتصالات الأردني، وقانون الجرائم الإلكترونية، لم تكف لمواجهة نشر الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كامل، كما وجدت أن الإشاعات تعتبر من أقدم الوسائل الإعلامية في التاريخ، كما توصلت هذه الرسالة إلى أن أبرز الإشاعات انتشاراً على مواقع التواصل الاجتماعي: الإشاعات السياسية، ويليها مباشرة الإشاعات الاجتماعية.

كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ومن أهمها توصية المشرع الجزائري الأردني بتطوير قانون العقوبات، وقانون الجرائم الإلكترونية بشكل يشمل جميع جرائم نشر الإشاعات بشكل عام، وبشكل خاص عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما أوصت بإجراء العديد من الدورات المجانية لتعريف جيل الشباب بالمخاطر المحتملة لنشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي. كما أوصت بنشر مخاطر نشر الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل السلطات المعنية.

وقد تمت الدراسة على المشرّع الجزائي الأردني بأن تكون جميع النصوص المجرمة للجرائم الإلكترونية موحدة من خلال قانون واحد وليس من خلال عدة قوانين كما هو الحال الآن حيث تنتشر هذه النصوص من خلال عدة قوانين (قانون العقوبات، قانون الجرائم الإلكترونية، قانون المطبوعات والنشر، قانون الاتصالات)، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها أيضاً:

1- توصي هذه الدراسة المشرّع الجزائي الأردني بتطوير قانون العقوبات، وقانون الجرائم الإلكترونية بشكل يشمل جميع جرائم نشر الإشاعات بشكل عام، وبشكل خاص عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

2- التوصية بإجراء العديد من الدورات المجانية لتعريف جيل الشباب بالمخاطر المحتملة لنشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

3- التوصية بنشر مخاطر نشر الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل السلطات المعنية.

4- توصية المشرّع الجزائي الأردني بأن تكون جميع النصوص المجرمة للجرائم الإلكترونية موحدة من خلال قانون واحد وليس من خلال عدة قوانين كما هو الحال الآن حيث تنتشر هذه النصوص من خلال عدة قوانين (قانون العقوبات، قانون الجرائم الإلكترونية، قانون المطبوعات والنشر، قانون الاتصالات).

5- التوصية بإنشاء محاكم مختصة بالجرائم الإلكترونية.

6- التوصية بإجراء المزيد من الأبحاث عن هذا الموضوع.